مشروع الجسر عبر الخليج يربط ميناء المنار بالجزيرة الشرقية كممر أساسي لبضائع الخليج والهند بكلفة تقديرية 2.1 مليار دينار

— أيام من 20 قضاء كبرى الخدمة من محطة ميناء المنار، مرورًا بمحطة مصفاة بئر الحمام وصولًا إلى الجزيرة الشرقية

□ المحرر الاقتصادي / المحرر الاقتصادي

مشروع الجسر عبر الخليج يربط ميناء المنار بالجزيرة الشرقية بطول 38 كيلومترًا، ويضم طريقًا للسيارات وخطًا للسكة الحديد، ويهدف إلى تقليص زمن نقل البضائع بين الموانئ الشرقية والأسواق الهندية إلى أقل من ساعتين. وقدرت الكلفة الإجمالية بنحو 2.1 مليار دينار، وتمول الحكومة 40 في المئة منها عبر سندات طويلة الأجل والباقي عبر شراكة مع مستثمرين خليجيين وصناديق بنية تحتية دولية.

وقال وزير الأشغال والبنية التحتية المهندس عادل الشمري إن الجسر صمم ليتحمل حركة تصل إلى 12 ألف شاحنة يوميًا في مرحلته الأولى، مع إمكانية رفع القدرة إلى 20 ألف شاحنة بعد عام 2035 عند الحاجة. وأضاف أن الدراسات البيئية أظهرت أن الجسر سيقلل انبعاثات الكربون الناتجة عن النقل البري بنحو 9 آلاف طن سنويًا، لأن الشاحنات ستتوقف عن المرور عبر المدن الساحلية المكتظة.

وتبلغ أطول فتحة في الجسر 180 مترًا، وارتفاع الأعمدة البحرية 24 مترًا لتسمح بمرور السفن الصغيرة والمتوسطة دون عائق. وأكد المهندس المشرف أن الأساسات صممت لتقاوم زلزالًا بقوة 7.2 درجات وارتفاع موجات يصل إلى 6 أمتار، وأن الفحوص الأولية للتربة البحرية أظهرت استقرارًا جيدًا في الطبقات الرملية على عمق 35 مترًا.

وأعلن وزير المالية أن العطاء سيطرح في تموز المقبل، وأن المناقصة ستكون مفتوحة أمام الشركات الإقليمية والدولية، مع اشتراط نسبة مشاركة محلية لا تقل عن 30 في المئة من العمالة والمواد. وقدر عدد الوظائف المباشرة بنحو 4 آلاف وظيفة خلال فترة البناء، و 600 وظيفة دائمة لصيانة الجسر ومحطات الخدمة والمراقبة.

وحذر خبراء من أن المشروع يواجه تحديات تتعلق بحركة الملاحة في الممر المائي، إذ يمر الجسر فوق طريق سفن يربط ميناء المنار بمرفأ الزبير وميناء عين الصفا. وأجاب المهندس المشرف بأن الفتحة الرئيسية صممت بحيث لا تحتاج السفن إلى تغيير مسارها، وأن الدراسات أظهرت أن 92 في المئة من السفن العابرة لا تحتاج إلى تعديل في طولها أو سرعتها.

وتتضمن الخطة إنشاء ثلاث محطات رسوم إلكترونية على الجسر، وتطبيق نظام تتبع آلي للشاحنات يربط بين الموانئ والمصافي والمستودعات، بما يقلص زمن الانتظار عند البوابات إلى أقل من دقيقتين. وقال مدير هيئة الموانئ إن النظام سيسمح بفرز الشاحنات المحملة بالبضائع الخطرة آليًا قبل وصولها إلى المنطقة الساحلية، وهو إجراء يقلص المخاطر على السكان والبيئة.

وأبدى سكان قرية الحصن القريبة من المخرج الجنوبي للجسر مخاوف من الضجيج والغبار خلال أشهر البناء، فيما طالبوا بتعويض عادل عن الأراضي المزمع نزع ملكيتها. وأعلن المشروع أن 142 هكتارًا ستنزع ملكيتها، وأن التعويض سيدفع وفق أسعار السوق مضافًا إليها 15 في المئة، وأن برنامجًا للرصد البيئي سيعمل على قياس الضجيج والغبار كل ثلاثة أشهر طوال مدة البناء.

مشروع الجسر عبر الخليج يربط ميناء المنار بالجزيرة الشرقية كممر أساسي لبضائع الخليج والهند بكلفة تقديرية 2.1 مليار دينار

مشروع الجسر عبر الخليج يربط ميناء المنار بالجزيرة الشرقية كممر أساسي لبضائع الخليج والهند بكلفة تقديرية 2.1 مليار دينار، وتمول الحكومة 40 في المئة منها عبر سندات طويلة الأجل والباقي عبر شراكة مع مستثمرين خليجيين وصناديق بنية تحتية دولية. وقال وزير الأشغال والبنية التحتية المهندس عادل الشمري إن الجسر صمم ليتحمل حركة تصل إلى 12 ألف شاحنة يوميًا في مرحلته الأولى، مع إمكانية رفع القدرة إلى 20 ألف شاحنة بعد عام 2035 عند الحاجة. وأضاف أن الدراسات البيئية أظهرت أن الجسر سيقلل انبعاثات الكربون الناتجة عن النقل البري بنحو 9 آلاف طن سنويًا، لأن الشاحنات ستتوقف عن المرور عبر المدن الساحلية المكتظة.

وتبلغ أطول فتحة في الجسر 180 مترًا، وارتفاع الأعمدة البحرية 24 مترًا لتسمح بمرور السفن الصغيرة والمتوسطة دون عائق. وأكد المهندس المشرف أن الأساسات صممت لتقاوم زلزالًا بقوة 7.2 درجات وارتفاع موجات يصل إلى 6 أمتار، وأن الفحوص الأولية للتربة البحرية أظهرت استقرارًا جيدًا في الطبقات الرملية على عمق 35 مترًا.

وأعلن وزير المالية أن العطاء سيطرح في تموز المقبل، وأن المناقصة ستكون مفتوحة أمام الشركات الإقليمية والدولية، مع اشتراط نسبة مشاركة محلية لا تقل عن 30 في المئة من العمالة والمواد. وقدر عدد الوظائف المباشرة بنحو 4 آلاف وظيفة خلال فترة البناء، و 600 وظيفة دائمة لصيانة الجسر ومحطات الخدمة والمراقبة. وقال إن الجسر سيقلل انبعاثات الكربون الناتجة عن النقل البري بنحو 9 آلاف طن سنويًا، لأن الشاحنات ستتوقف عن المرور عبر المدن الساحلية المكتظ